الصباح الاقتصادية
12
العدد 3147 - السنة الحادية عشرة
الأحد 8 ذي الحجة 1439 - الموافق 19 أغسطس 2018
Sunday 19 August 2018 - No.3147 - 11 th Year

أعلى 151.7 في المئة عن مستوى سيولة يونيو

«الشال»: 535 مليون دينار... جملة قيمة تداولات العقود والوكالات العقارية خلال يوليو الماضي

■ أبرز سلبيات العمل الورقي كونه يعطل مصالح الناس وبيئة خصبة للتجاوزات والأعمال غير القانونية

■ التورط في التمويل بالاقتراض تظهر مخاطره لاحقاً عندما تصبح أقساط وفوائد ذلك الدين عبء ضخم في جانب النفقات العامة

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي انه في الأسبوع الفائت، إستعرضنا أول ثلاث موضوعات خطرة في تقرير لديوان المحاسبة الصادر في شهر يوليو الفائت، وفي هذه الفقرة، نستعرض الموضوعات الثلاثة الخطرة الأخيرة، والتنبيه إلى تلك المخاطر جهد مقدر لديوان المحاسبة.

رابع الموضوعات الخطرة وفق تقرير ديوان المحاسبة، كان حول الحكومة الإلكترونية، فالديوان يعتقد انه رغم إنجاز المرحلة الأولى للمشروع في عام 2009، وبلوغ عدد الخدمات الإلكترونية المقدمة من البوابة الإلكترونية 1857 خدمة، منها 993 خدمة معلوماتية و864 خدمة الكترونية، وتوقعات بتفعيل 594 خدمة في المستقبل، إلا انها لازالت لا ترتقي إلى المستوى المستهدف. فلازالت إجراءاتها طويلة وآلياتها غير واضحة، وتلك أبرز سلبيات العمل الورقي بما يعطل مصالح الناس ويجعلها بيئة خصبة للتجاوزات والأعمال غير القانونية. ومع غياب بنية تحتية كافية لها، تتأثر جودة وسلامة الخدمات المقدمة، وغيابها يجعلها بيئة طاردة للاستثمار لأصحاب المشروعات والمستثمرين.

خامس الموضوعات الخطرة وفق التقرير، هو حساب العهد سابقا، او تضخم ارصدة حسابات الأصول المالية المحلية والخارجية، وهي تجاوزات ادت إلى بلوغ مبالغ تلك الأرصدة كما في نهاية السنة المالية 2017/2016، نحو 5.8 مليار دينار كويتي. وبعد تكليف ديوان المحاسبة دراسة ظاهرة المصروفات على حساب العُهد، تم اكتشاف خطأ في ارقام عجز الحساب الختامي للسنة المالية 2017/2016، وهو اهم المؤشرات المالية، وهو عجز الموازنة حيث كان المعلن نحو 5.98 مليار دينار كويتي، بينما الفعلي والحقيقي هو 6.82 مليار دينار كويتي، وذلك في تقديرنا قمة التسيب المالي وخرق لقانون الموازنة العامة. ويعتقد الديوان ان مخاطر تلك التجاوزات تكمن في فقدان الحساب الختامي للدولة لمصداقيته وهو الوثيقة الوحيدة التي تعكس المركز المالي للدولة، وتسييه يجعل المال العام عرضة للعبث. ويضيف، بأن جملة ما لم يتم التحقق والإستيثاق من صرفه بحلول 2017/03/31، كان نحو 2.2 مليار دينار كويتي، بما يعنيه من ارتفاع مستوى خطورة التجاوزات في الصرف. ويعتقد بان صدور موافقات من وزارة المالية للجهات الحكومية تجيز خصم الصرف على حساب الأصول من وقورات آخر السنة المالية، إنما هو تقنين للتجاوزات الدستورية وبما يعنيه ذلك من تخلي وزارة المالية عن دورها المنوط بها. سادس الموضوعات الخطرة تكمن في سداد عجز الموازنة العامة بإصدار سندات دين حكومية، وبلغ حجم السندات المصدرة مع نهاية 2017/03/31 نحو 7.2 مليار دينار كويتي، نحو 4.8 مليار دينار كويتي سندات محلية، ونحو 2.4 مليار دينار كويتي سندات اجنبية. والديوان، ومن حيث المبدأ يعترض على خطورة الدين العام في بلد يعتمد بنحو 97% من تمويل نفقاته العامة على إيرادات النفط، وبعدد 9 مخاطر للتوسع في الاقتراض بما يؤدي إلى التوسع في الإنفاق من دون مردود تنموي. ويؤكد ما ذكرناه مرارا من ان التورط في التمويل بالاقتراض تظهر مخاطره لاحقا عندما تصبح أقساط وفوائد ذلك الدين عبء ضخم في جانب النفقات العامة، بما يقتطع من الإنفاق على ضرورات الناس المتزايدة، ويزيد من مخاطر إفراض البلد وبرفع تكلفة الإقتراض عليها ويؤثر سلباً على تصنيفه الائتماني، خصوصاً مع إستمرار سياسة مالية متلكئة تاريخياً وحاضراً.

نكرر الشكر لديوان المحاسبة، ونأمل في إنتشار عدواه الحميدة لباقي مؤسسات الدولة، فهو يذكر تماماً ما يعتقد انه صحيح، ويصيب في معظم الأحوال، وذلك يغطي دوره في التشخيص، وبدعمه بإقتراح الحلول الاستباقية، ويبقى ما بعد ذلك خارج نطاق سلطته ومسؤوليته.

سوق العقار المحلي - يوليو 2018

تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل -إدارة التسجيل العقاري والتوثيق- (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي) إلى ارتفاع في سيولة سوق العقار في يوليو 2018 مقارنة بسيولة يونيو 2018، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات لشهر يوليو نحو 535 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بما نسبته 151.7% عن مستوى سيولة شهر يونيو 2018، البالغة نحو 212.5 مليون دينار كويتي، وارتفعت بما نسبته 181.3% مقارنة مع سيولة يوليو 2017، عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 190.2 مليون دينار كويتي.

وتوزعت تداولات يوليو 2018 ما بين نحو 499.8 مليون دينار كويتي عقودا، ونحو 35.1 مليون دينار كويتي وكالات. وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 729 صفقة، توزعت ما بين 692 عقودا و37 وكالات. وحصدت محافظة الأحمدي على أعلى عدد من الصفقات بنحو 179 صفقة وممثلة بنحو 24.6% من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة مبارك الكبير بفارق ضئيل بـ177 صفقة وتمثل نحو 24.3%، في حين حظيت محافظة الجهراء على ادنى عدد من الصفقات بـ 45 صفقة ممثلة بنحو 6.2%.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 173 مليون دينار كويتي مرتفعة بنحو 107.8% مقارنة مع يونيو 2018، عندما بلغت نحو 83.2 مليون دينار كويتي. وانخفضت نسبة مساهمتها إلى نحو 32.3% من جملة قيمة تداولات العقار، مقارنة بما نسبته 39.2% في يونيو 2018. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهرا نحو 106.2 مليون دينار كويتي، اي ان قيمة تداولات شهر يوليو 2018 أعلى بما نسبته 62.8% مقارنة بالمعدل. وارتفع عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 495 صفقة مقارنة بـ 247 صفقة في يونيو 2018، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص حول 349 الف دينار كويتي مقارنة بنحو 304 الف دينار كويتي في يونيو 2018، اي بارتفاع بحدود 14.8%.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 236.7 مليون دينار كويتي اي بارتفاع بنحو 180.5% مقارنة بالشهر السابق (يونيو 2018)، حين بلغت نحو 84.4 مليون دينار كويتي. وارتفعت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 44.2% مقارنة بما نسبته 39.7% في يونيو 2018. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الإستثماري خلال 12 شهرا نحو 101.8 مليون دينار كويتي، اي ان قيمة تداولات شهر يوليو اعلى بما نسبته 132.6% مقارنة بمعدل 12 شهرا. وارتفع عدد صفقاته إلى 204 صفقة مقارنة بـ 86 صفقة في يونيو 2018، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 1.16 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 981 الف دينار كويتي في يونيو 2018، اي بارتفاع بحدود 18.2%.

وارتفعت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 125.3 مليون دينار كويتي، اي ارتفعت بنحو 179.2% مقارنة مع يونيو 2018، حين بلغت نحو 44.9 مليون دينار كويتي. وارتفعت مساهمته في قيمة التداولات العقارية إلى نحو 23.4% مقارنة بما نسبته 21.1% في يونيو 2018. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهرا نحو 45.4 مليون دينار كويتي، اي ان قيمة تداولات شهر يوليو أعلى بنحو 176.2% عن متوسط آخر 12 شهرا. وبلغ عدد صفقاته 30 صفقة مقارنة بـ 16 صفقة لشهر يونيو 2018، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لشهر يوليو 2018 نحو 4.2 مليون دينار كويتي مقارنة بمعدل يونيو 2018 والبالغ نحو 2.8 مليون دينار كويتي، اي بارتفاع بحدود 48.9%.

وعند مقارنة إجمالي تداولات شهر يوليو بمثيلتها للشهر نفسه من الستة الفائتة (يوليو 2017) نلاحظ انها حققت إرتفاعا من نحو 190.2 مليون دينار كويتي إلى نحو 535 مليون دينار كويتي، اي بما نسبته 181.3%. كما أسلفنا. وشمل الإرتفاع سيولة النشاط التجاري بنسبة 809.7%، نشاط السكن الإستثماري بنسبة 225.3% ونشاط السكن الخاص بنسبة 69.8%.

وعند مقارنة جملة قيمة التداولات منذ بداية العام الجاري حتى شهر يوليو 2018 بمثيلتها من عام 2017، نلاحظ ارتفاعا في إجمالي سيولة السوق العقاري، من نحو 1.486 مليار دينار كويتي إلى نحو 2.162 مليار دينار كويتي، اي بما نسبته 45.5%. ولو افترضنا استمرار سيولة السوق خلال ما تبقى من السنة (5 شهور) عند المستوى ذاته، فسوف تبلغ قيمة تداولات السوق (عقودا ووكالات) نحو 3.706 مليار دينار كويتي، وهي أعلى بما قيمته 1.324 مليار دينار كويتي عن مجموع السنة الماضية، ذلك لأن تداولات النصف الثاني من العام الفائت كانت ضعيفة، اي ارتفاع بما نسبته 55.6% عن مستوى عام 2017، الذي بلغت قيمة تداوله نحو 2.382 مليار دينار كويتي.

أرباح الشركات المدرجة - النصف الأول 2018

بلغ عدد الشركات المدرجة التي أعلنت نتائجها المالية عن النصف الأول من السنة الحالية 163 شركة، او نحو 93.1% من عدد الشركات المدرجة البالغ 175 شركة، وذلك بعد استبعاد الشركات التي لم تعلن بعد عن نتائجها والشركات المشطوبة والموقوفة عن التداول. وتلك التي تختلف سنتها المالية. وحققت تلك الشركات صافي أرباح بنحو 1.043 مليار دينار كويتي، اي بنسبة نمو بنحو 8.6% عن مستوى أرباح النصف الأول من عام 2017 البالغة 959.8 مليون دينار كويتي. ولكنها حققت تراجعا وبنحو 13.4% مقارنة بمستوى أرباح نفس العينة للربع الأول من عام 2018، حيث حققت تلك الشركات نحو 483.9 مليون دينار كويتي للربع الثاني من عام 2018، مقارنة بنحو 558.8 مليون دينار كويتي للربع الأول من العام ذاته. وزادت 4 قطاعات من مستوى ربحيتها عند مقارنة ادائها مع أداء النصف الأول من عام 2017، وحول قطاع وحيد آخر خسائره في النصف الأول من عام 2017 إلى أرباح في النصف الأول من العام الحالي، بينما عمقت 7 قطاعات أخرى خسائرها مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. افضلها قطاع البنوك الذي زاد أرباحه البالغة نحو 480 مليون دينار كويتي إلى نحو 565.1 مليون دينار كويتي، ثانيها قطاع الصناعة الذي زاد أرباحه البالغة نحو 109.4 مليون دينار كويتي إلى أرباح نحو 126.8 مليون دينار كويتي، تلاهما في الارتفاع قطاع الرعاية الصحية الذي حول خسائره البالغة نحو 5.4 مليون دينار كويتي إلى أرباح بلغت نحو 3.8 مليون دينار كويتي، بينما تراجعت قيمة أرباح قطاع الخدمات المالية من نحو 130.3 مليون دينار كويتي إلى نحو 112.5 مليون دينار كويتي، وتفاصيل أداء القطاعات يلخصها الجدول المرفق.

وتشير نتائج النصف الأول من العام الجاري إلى تحسن أداء 93 شركة مقارنة مع النصف الأول من عام 2017، من ضمنها زادت 67 شركة مستوى أرباحها وخفضت 26 شركة مستوى خسائرها أو تحولت إلى الربحية، اي ان 57.1% من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدما في الإداء. وحققت 70 شركة هبوطا في مستوى أدائها، ضمنها 46 شركة انخفض مستوى أرباحها، بينما 24 شركة زادت من مستوى خسائرها أو انتقلت من الربحية إلى الخسائر. وفي قائمة أعلى الشركات الرابحة، حققت عشر شركات قيادية أرباح بنحو 672 مليون دينار كويتي، أو نحو 64.4% من إجمالي الأرباح المطلقة. تصدرها «بنك الكويت الوطني» بنحو 185.9 مليون دينار كويتي، وجاء «البنك الأهلي المتحد (البحرين)» في المرتبة الثانية بنحو 108.2 مليون دينار كويتي، و«بيت التمويل الكويتي» في المرتبة الثالثة بنحو 95.2 مليون دينار كويتي، واحتلت شركة «زين» المرتبة الرابعة بنحو 86.5 مليون دينار كويتي، وعلى النقيض، حققت عشر شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 20.4 مليون دينار كويتي، وضمنها حققت شركة «إيفا للفنادق والمنتجعات» أعلى مستوى خسائر مطلقة بنحو 3.3 مليون دينار كويتي، تلتها شركة « المجموعة التعليمية القابضة» بنحو 2.7 مليون دينار كويتي.

نتائج البنك الأهلي المتحد - النصف الأول 2018

أعلن البنك الأهلي المتحد نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، وأشارت هذه النتائج إلى تحقيقه صافي أرباح (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 29 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 2.5 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 9.3%، مقارنة بنحو 26.5 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2017. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية. وعليه، ارتفع صافي الربح التشغيلي للبنك قبل خصم المخصصات، بنحو 7.27 مليون دينار كويتي. وصولا إلى نحو 46.02 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 38.75 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، حققت جملة الإيرادات التشغيلية ارتفاعا بنحو 7.7 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 13.6%، وصولا إلى نحو 63.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 56.2 مليون دينار كويتي، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات تمويل بنحو 3.1 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 50.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 47.8 مليون دينار كويتي، وارتفع أيضا، بند صافي ربح من بيع الاستثمارات بنحو 2.2 مليون دينار كويتي، وارتفع بند أرباح تحويل عملات أجنبية بنحو 1 مليون دينار كويتي، ليصل إجمالي قيمة ارتفاعهما إلى نحو 3.2 مليون دينار كويتي، وصولا إلى 6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 2.8 مليون دينار كويتي للبندين للفترة ذاتها من عام 2017. وارتفعت جملة مصروفات التشغيل للبنك بقيمة اقل من ارتفاع الإيرادات التشغيلية، وبنحو 386 الف دينار كويتي أو ما نسبته 2.2%، وصولا إلى نحو 17.85 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 17.46 مليون دينار كويتي في النصف الأول من عام 2017، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وارتفعت جملة المخصصات، بنحو 4.7 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 42.4%، عندما بلغت نحو 15.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 11 مليون دينار كويتي.

وانخفض هامش صافي الربح، حين بلغ نحو 45.3% من جملة إيرادات التشغيل، بعد أن بلغ نحو 47.1%، خلال الفترة المماثلة من عام 2017، نتيجة تأثير ارتفاع قيمة المخصصات على صافي ربح البنك. وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 3.696 مليار دينار كويتي، بارتفاع بلغت نسبته 0.8% وقيمته 30.4 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 3.666 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2017، بينما انخفض بنحو 2.5% او ما قيمته 96.5 مليون دينار كويتي، عند المقارنة بإجمالي الموجودات في نهاية النصف الأول من عام 2017 عندما بلغ نحو 3.792 مليار دينار كويتي. وسجل بند مديني تمويل، ارتفاعا، بلغ قدره 71.7 مليون دينار كويتي ونسبته 2.7%، ليصل إلى نحو 2.745 مليار دينار كويتي (74.3% من إجمالي الموجودات)، مقابل 2.673 مليار دينار كويتي (72.9% من إجمالي الموجودات). كما في نهاية عام 2017، لكنه انخفض، بنحو 7.5 مليون دينار كويتي، او ما نسبته 0.3%، عند مقارنته بالفترة نفسها من عام 2017، حين بلغ آنذاك، ما قيمته 2.752 مليار دينار كويتي (72.6% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي مديني تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 87.2% مقارنة بنحو 83.9%، وغالبية الارتفاع في نسبة مديني التمويل إلى الودائع عائد إلى انخفاض قيمة الودائع بنحو 4.1%، وهي اقل من نسبة انخفاض قيمة مديني التمويل البالغة نحو 0.3%. وارتفع بند استثمارات متاحه للبيع بنحو 46.6 مليون دينار كويتي بنسبة 21.4% حين بلغ نحو 264 مليون دينار كويتي (7.1% من إجمالي الموجودات)، مقارنة مع نحو 217.4 مليون دينار كويتي (5.9% من إجمالي الموجودات) كما في نهاية العام السابق. وعند المقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق نجده حقق ارتفاعا ايضا بنحو 79.8 مليون دينار كويتي، اي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 43.4%، حيث بلغ حينها نحو 184.1 مليون دينار كويتي (4.8% من إجمالي الموجودات)، وانخفض بند ودائع لدى بنوك اخرى بنحو 78.4 مليون دينار كويتي اي بنسبة 35.2%، ليبلغ نحو 144.3 مليون دينار كويتي (3.9% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 222.6 مليون دينار كويتي (6.1% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2017، وانخفض بنحو 152 مليون دينار كويتي او بنسبة 51.3% عند المقارنة مع نحو 296.3 مليون دينار كويتي (7.8% من إجمالي الموجودات) في الفترة ذاتها من العام الفائت.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعا بلغت قيمته 24.1 مليون دينار كويتي، اي ما نسبته 0.8% لتصل إلى نحو 3.222 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 3.198 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2017، بينما حققت انخفاضا بنحو 118.9 مليون دينار كويتي، اي بنسبة تراجع بلغت نحو 3.6% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية النصف الأول من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87.2% مقارنة بنحو 88.1%.

وتشير نتائج تحليل مؤشرات الربحية محسوبة على أساس سنوي، إلى أن جميع مؤشرات الربحية قد سجلت أداءً موجباً، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2017، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل اصول البنك (ROA) إلى نحو 1.6%، قياسا بنحو 1.4%، ومؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC)، إلى نحو 30.2%، مقارنة بنحو 29.4%. ومؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE)، إلى نحو 14.1%، مقارنة بنحو 13.7%. وارتفعت، ايضا ربحية السهم (EPS) إلى 15.4 فلس، مقابل 14.0 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم (P/E) نحو 9.3 مرة، مقارنة مع 14.6 مرة (أي تحسن)، وذلك نتيجة تراجع السعر السوقي للسهم بنسبة 30.5%. مقابل ارتفاع في ربحية السهم الواحد (EPS)، البالغة نحو 10% مقارنة مع 30 يونيو 2017. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.2 مرة بعد ان كان 1.7 مرة.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي اقل نشاطا، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك انخفضت قيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 434.2 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 6.9 نقطة ونسبته 1.6% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، بينما ارتفعت بنحو 47.2 نقطة اي ما يعادل 12.2% عن إقفال نهاية عام 2017.

توزيع الصفقات على محافظات الكويت

رسم بياني توضيحي لتوزيع الصفقات العقارية على محافظات الكويت

البيان	2017/12/30 (ألف دينار كويتي)	2018/6/30 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %	
مشروع المودعات	3,695,962	3,792,491	96,529-	2.5%	↓
مشروع التطويرات	3,222,228	3,341,048	118,820-	3.6%	↓
حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	483,223	505,640	22,417	4.7%	↑
مجموع الإيرادات التشغيلية	93,870	106,217	12,347	13.4%	↑
مجموع المصروفات التشغيلية	17,850	17,161	689-	3.9%	↑
المخصصات	15,715	11,038	4,676-	29.8%	↑
القروض	1,346	1,227	119-	8.8%	↑
صافي الربح	28,981	28,480	501-	1.7%	↑
المؤشرات					
**العائد على معدل الموجودات	1.6%	1.4%			↑
***العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	14.1%	13.7%			↑
****العائد لصافي رأسمال	30.2%	29.4%			↑
ربحية السهم الواحد (فلس)	15.4	14.0	1.4	10.0%	↑
القيمة السوقية للسهم (فلس)	285	410	125	43.9%	↓
*العائد على ربحية السهم (P/E)	9.3	14.9			
**العائد على القيمة الدفترية (P/B)	1.2	1.7			

جدول يوضح المؤشرات المالية للبنك الأهلي المتحد المنتهية في 30 يونيو 2018

■ البنك الأهلي المتحد يحقق صافي أرباح 29 مليون دينار خلال النصف الأول من 2018

	اسم الشركة	يوم الخميس 2018/06/16	يوم الخميس 2018/06/09	التغير %	إقفال 2017	التغير %
1	بنك الكويت الوطني	519.1	519.7	(0.1)	429.7	20.8
2	بنك الخليج	212.9	209.7	1.5	193.4	10.1
3	البنك التجاري الكويتي	526.3	531.5	(1.0)	375.3	40.2
4	البنك الأهلي الكويتي	187.9	205.6	(8.6)	189.9	(1.1)
5	بنك الكويت الدولي	266.8	268.9	(0.8)	237.6	12.3
6	البنك الأهلي المتحد	298.5	302.5	(1.3)	331.9	(10.1)
7	بنك برقان	276.4	291.1	(5.0)	299.9	(7.8)
8	بيت التمويل الكويتي	1,609.4	1,659.8	(3.0)	1,401.1	14.9
	قطاع البنوك	**498.7**	**505.4**	**(1.3)**	**430.2**	**15.9**
9	شركة الصناعات الكهربائية	129.2	126.3	2.3	122.7	5.3
10	شركة الإنشاءات العالمية القابضة	201.8	210.7	(4.2)	234.2	(13.8)
11	شركة الاستثمارات الوطنية	115.8	117.7	(1.6)	123.3	(6.1)
12	شركة مشاريع الكويت القابضة	535.9	540.5	(0.9)	748.5	(28.2)
13	شركة السكن للتنمية والاستثمار	42.7	45.1	(3.1)	44.4	(1.6)
	قطاع الخدمات	**197.7**	**198.8**	**(0.6)**	**240.8**	**(17.9)**
14	شركة الكويت للتأمين	67.7	67.3	0.6	60.6	11.7
15	مجموعة الخليج للتأمين	353.6	353.6	0.0	469.9	(24.7)
16	شركة الأهلية للتأمين	158.8	158.8	0.0	174.6	(9.0)
17	شركة وربة للتأمين	58.2	58.6	(0.7)	52.8	10.2
	قطاع التأمين	**138.3**	**138.1**	**0.1**	**158.1**	**(12.5)**
18	شركة عقارات الكويت	82.1	83.2	(1.3)	92.1	(10.9)
19	شركة العقارات المتحدة	137.7	139.7	(1.4)	163.2	(15.6)
20	الشركة الوطنية العقارية	290.1	295.1	(1.7)	282.1	2.8
21	شركة المباني العقارية	1,332.5	1,332.5	0.0	1,429.4	(6.8)
	القطاع العقاري	**187.8**	**189.7**	**(1.0)**	**198.3**	**(5.3)**
22	مجموعة الصناعات الوطنية (الأصناع)	150.1	152.8	(1.8)	134.0	12.0
23	شركة أسمنت الكويت	572.9	595.5	(3.8)	708.5	(19.1)
24	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	157.5	157.5	0.0	167.2	(5.8)
	القطاع الصناعي	**184.6**	**188.7**	**(2.2)**	**198.1**	**(6.8)**
25	شركة السيد القرينية الوطنية	659.1	659.1	0.0	816.0	(19.2)
26	شركة المباني للمخازن العمومية	3,865.0	3,976.5	(2.8)	3,112.5	24.2
27	شركة الاتصالات المتنقلة	784.6	819.0	(4.2)	616.0	27.4
28	شركة مجمع الشايع (ش م ك م)	28.6	28.6	0.0	11.3	153.1
	قطاع الخدمات	**1,203.3**	**1,242.3**	**(3.1)**	**991.1**	**21.4**
29	شركة بل وأجيرا العراقي	185.0	185.3	(10.0)	190.8	(13.5)
30	شركة كارنة الصحة العالمية	49.1	47.6	3.2	70.1	(30.0)
	قطاع الأغذية	**459.3**	**463.5**	**(0.9)**	**421.4**	**9.0**
31	شركة الشرائع للخدمات والتجارة العامة (ش م ك)	312.5	312.5	0.0	375.0	(16.7)
32	شركة أسمنت الخليج (ش م ك)	299.2	310.5	(3.6)	322.6	(7.3)
33	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة ش م ع	438.5	445.2	(1.5)	588.6	(25.5)
	القطاعات غير الكويتية	**210.4**	**212.7**	**(1.1)**	**230.2**	**(8.6)**
	المؤشر العام	**454.2**	**461.1**	**(1.6)**	**387.0**	**12.2**

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت